

Strategic vigilance and its impact on institutions (political and economic)

Idris Emhammed Ahmed Mohammed*

Department of Public Administration, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University,
Bani Waleed, Libya

*Corresponding author: al.baca.87@hotmail.com

البيقة الإستراتيجية وتأثيرها على المؤسسات (السياسية والاقتصادية)

إدريس احمد محمد *

قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بنى وليد ، بنى وليد، ليبيا

Received: 26-09-2025; Accepted: 03-12-2025; Published: 11-12-2025

Abstract:

Strategic vigilance plays a crucial role in influencing any organization, as it is a vital management tool for success and continuity in complex and changing environments. It enables organizations, whether political or economic, to monitor their local and external environments. Furthermore, it plays a prominent role in the technological development of both public and private sector management, as it is a key concept and system in management science. Strategic foresight also contributes to innovation and excellence, representing a structured system and optimal method for gathering and processing strategic information. It is defined as a continuous process of collecting and analyzing information related to identifying future opportunities and proactively pinpointing threats and risks facing the organization, thus contributing to informed and timely decision-making.

Strategic foresight, with its various dimensions (political, economic, social, and technological), focuses on how these dimensions impact the organization's strategy. This is achieved by analyzing organizational performance in both the public and private sectors. In addition to studying and analyzing cases of success or failure that befall the organization, strategic intelligence also provides effective solutions that enable the organization to enhance its competitiveness.

Keywords: Strategic vigilance, Economic intelligence, Competitive advantage, Economic institutions, Organizational performance.

الملخص :

تلعب البيقة الإستراتيجية دوراً مهماً في التأثير على المؤسسة في أي بلد، وذلك لكونها تعد إدارة حيوية للنجاح والاستمرارية في بيئة مغذدة ومتغيرة، مما تمكن المؤسسة سواء كانت سياسية أم اقتصادية...، من مراقبة بيئتها المحلية، والخارجية المحيطة بها، كما لها دور بارز في التطور التقني التكنولوجي للإدارة العامة والخاصة على حد سواء، باعتبارها إحدى المفاهيم والنظم في العلوم الإدارية، فضلاً على أنها تعد عامل مساعد للابداع والتقوف، بل تمثل نظام منظم، وأسلوب أمثل، لجمع المعلومات الإستراتيجية للمؤسسة، ومعالجتها، حيث تعرف البيقة الإستراتيجية بأنها عملية مستمرة لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالكشف عن الفرص المستقبلية، وتحديد التهديدات والمخاطر المحتلة التي تواجه المؤسسة بشكل استباقي، مما تساهم في اتخاذ القرارات المستبررة والمنظمة في الوقت المناسب للمؤسسة.

كما تتركز البيقة الإستراتيجية ببعادها المختلفة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية)، على كيفية تأثير هذه الأبعاد على إستراتيجية المؤسسة ذاتها، التي اعتمدت استخدام هذا النظام كجزء من إستراتيجيتها، بتحليل الأداء المؤسسي في كل من القطاعين العام والخاص. فضلاً عن قيام البيقة الإستراتيجية بدراسة وتحليل حالات النجاح أو الفشل الذي يحل بالمؤسسة، بالإضافة لتقييمها لحلول ناجحة تمكن المؤسسة من تعزيز قدرتها التنافسية.

الكلمات المفتاحية: البيقة الإستراتيجية، الذكاء الاقتصادي، الميزة التنافسية، المؤسسات الاقتصادية، الأداء المؤسسي.

المقدمة

في عالم متسارع التغيرات، تتغير فيه الأبعاد السياسية والاقتصادية بشكل متزايد، تبرز الحاجة إلى أهمية استخدام تكنولوجيا البيقة الإستراتيجية، مما يجعل المؤسسة القدرة على التكيف والاستمرار في مواجهة المنافسة، بل صدارتها.

كما تلعب المؤسسات السياسية والاقتصادية دوراً محورياً في تشكيل السياسات والتوجهات مما يجعل فهم تقنية البيقة الإستراتيجية وتأثيرها على الأداء المؤسسي، وطريقة تطبيقها في المؤسسة أمراً بالغ الأهمية.

هذا إذا عرّفنا أن مفهوم اليقظة الإستراتيجية بالرغم من أنها يختلف بين المؤسسات التي تعمل في نفس المجال، إلا أنها تعد وسيلة ناجعة لتحقيق النجاح والاستدامة في بيئات غاية في الصعوبة، حيث تقوم على تطوير المؤسسة، وضمان نشاطها، وتعمل على حمايتها من المخاطر المحتملة في طابع استباقي، وذلك حسب شكل المؤسسة، وحسب تنافسها في شكل القطاع، سواء كان قطاع خدمي أو إنتاجي بعينه في دولة ما، أو على مستوى التنافسية الإقليمية والدولية من خلال الدخول للأسواق الدولية، كذلك حسب المستوى الفئوي لكيان المؤسسة أو المنظمة: (صغرى - وسطى - علية)، مع مراعاة الإطار التنافسي الذي يتم وفقه التحليل والقياس والمقارنة، الذي يتناول تنافسيه المؤسسة، وقياس مدى قدرتها في الإداره، وجودة الإنتاج وتقديم الخدمات، من حيث جودة النوعية، وجودة السعر، دون الاعتماد على الدعم الحكومي أو الحماية الجمركية، شرط أن تشمل اليقظة الإستراتيجية التنافسية جميع أنواع التنافسية، أي: التنافسية النوعية بما فيها عنصر الابتكار، والتنافسية التقنية التي تتمثل في مدى استخدام المؤسسة للعنصر التقني (التكنولوجي)، والتنافسية السعرية، التي تتمثل في مدى قدرة المؤسسة في تقديم أسعار تفاضلية، مقابل ما تعرّضه المؤسسات المنافسة الأخرى، كذلك الاعتماد على التنافسية غير السعرية، كأحد عناصر الميزة التنافسية، والتي تعني: سرعة التقديم والتسلیم، وحسن الدعاية والعرض للسلع، مع أهمية تخفيض تكاليف الخدمات المعنية بالمنافسة.

كما تؤكّد الكثير من أدبيات اليقظة الإستراتيجية، على أهمية مؤشرات قياس اليقظة التنافسية، على مستوى سوق المنافسة، بدءاً بالتركيز على مدى ربحية المؤسسة، وعلاقتها بالقيمة السوقية متى كانت المؤسسة اقتصادية، مع تحديد قيمة التكلفة المتوسطة للإنتاج أو الخدمة، مقارنة مع قيمة التكلفة المتوسطة لما يقدمه المنافسون في صنع المنتجات أو الخدمات، بحيث لا تكون التكلفة المتوسطة تتجاوز سعر متوسط منتجات، أو خدمات منافسيها، وإلا تعد مؤسسة غير تنافسية.

الإطار المنهجي والإجرائي للبحث:

أولاً- مشكلة البحث :

لعل أهم ما تتميز به اليقظة الإستراتيجية بأنها تعتبر من المفاهيم الحيوية التي تؤثر على قدرة المؤسسة، كما تعمل على تكييف المؤسسة الاقتصادية، مع التغييرات السريعة في بيئة العمل على مستوى محيطها الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى التحديات المحتملة على الصعيد الإقليمي والدولي. مما يحتم عليها أن تكون على دراية بالمخاطر المحتملة التي تؤثر على أدائها وإستراتيجيتها التنافسية.

ومن هنا يمكن استخلاص مشكلة هذا البحث تكمن في عدم وضوح العلاقة بين اليقظة الإستراتيجية وأداء المؤسسة، مما سيؤدي حتماً إلى عدم مقدرة المؤسسة في استغلال الإمكانيات الكاملة لليقظة الإستراتيجية في حمايتها، وتعزيز فعالية كفافتها.

ثانياً- فرضية البحث:

يقوم هذا البحث على الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى:

على الرغم من أن استخدام اليقظة الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية والعمل بها ما زال غير ظاهر وبارز للعيان بمفهومه العلمي الأكاديمي، إلا في الآونة الأخيرة أصبحت محل اهتمام من طرف العديد من المؤسسات الأكاديمية على الصعيدين المحلي الإقليمي والدولي، التي تشير إلى أن هناك علاقة إيجابية بين كل من مستوى اليقظة الإستراتيجية، ونجاح وتقدير المؤسسة في تحقيق أهدافها من جهة، وهناك علاقة ارتباط وثيقة بين اليقظة الإستراتيجية ورضا العمال والعاملين في المؤسسة.

الفرضية الثانية:

تعمل اليقظة الإستراتيجية على تحسين قدرة المؤسسة على التكيف والابتكار مع التغيرات المحتملة والمفاجأة في بيئة العمل في محیط بيئتها الداخلية والخارجية.

الفرضية الثالثة:

المؤسسات التي تعمل على استخدام اليقظة الإستراتيجية وتنبني استراتيجياتها، واستخدام تقنية المعلومات، وتكنولوجيا الاتصال، تكون هي المؤسسات الأكثر قدرة على مواجهة المخاطر والتحديات التي من الممكن التعرض لها مستقبلاً.

ثالثاً- أهمية البحث:

يساهم هذا البحث في تعزيز فهم العلاقة بين كل من: اليقظة الإستراتيجية، وأداء المؤسسة الاقتصادية، مما يساعد متذبذبي القرارات في اتخاذ قرارات أكثر إستراتيجية، وأكثر فعالية.

رابعاً- أهداف البحث:

- 1- يعمل هذا البحث على تحديد تأثير اليقظة الإستراتيجية على أداء المؤسسة الاقتصادية.
- 2- يساهم في اكتشاف كيفية استفادة المؤسسة من استراتيجيات اليقظة الإستراتيجية، حتى تتمكن من حماية نفسها، وتعزيز قدرة ميزتها التنافسية.
- 3- يقيم هذا البحث عدد من التوصيات التي ستساهم في تحسين استخدام تقنية اليقظة الإستراتيجية في المؤسسة.

خامساً- منهجية البحث:

تعتمد هذا البحث في منهجيته على عدد من المناهج المتداخلة، لذا فإنه يتراوح للباحث استخدام أكثر من منهج علمي، وبهذا سيتم استخدام المنهج التحليلي، والمنهج الوصفي.

المصطلحات المستخدمة:

1- اليقظة الإستراتيجية :

تعد اليقظة الإستراتيجية من العناصر المحورية والأساسية في نظام الذكاء الاقتصادي، إذ إنها تعني: (المراقبة والملاحظة المستمرة- تحليل البيئة العلمية- التقنية المتغيرة- التكنولوجيا الاقتصادية)؛ وذلك من أجل التوصل إلى المعلومات المطلوبة قبل الآخرين، واتخاذ أفضل القرارات، التي تجنب الجهة المستخدمة من التهديدات المحتملة، وتتمكنها من استغلال فرص التنمية المناسبة.

2- الميزة التنافسية :

الميزة التنافسية، أو الأفضلية التنافسية: مما مصطلحان لا يختلفان في المفهوم اصطلاحاً، وإن تبادر إلى الذهن عكس ذلك، فهما شيء واحد يميز المؤسسة تمييزاً إيجابياً عن منافسيها في السوق، وتحقق لها الرضا، في أنظار زبائنها والمستخدمين النهائيين لمنتجاتها.

3- المؤسسة:

يقصد بهذا المصطلح الجهة المستخدمة: كالمنظمة، أو المؤسسة (المعلوماتية- الاقتصادية)، بما فيها الإدارات العامة والخاصة (الإنتاجية- الخدمية)، والشركات والمصانع، وما في حكمها.

4- المعلومة :

هي إنتاج للثروة في الوسط التنافسي، وهي أداة إستراتيجية في الذكاء الاقتصادي، وذلك لكونها ترتبط بالعديد من المفاهيم الأخرى التي تتعلق جلها بالمعلومات، والتي تمكن المؤسسة من المحافظة على بقائها، في ظل الأفضلية التنافسية.

5- البيئة الداخلية:

تعد إحدى أهم المفاهيم، والمصطلحات المرتبطة بالذكاء الاقتصادي، خصوصاً في الجانب الإستراتيجي، المتعلقة باستخدام المؤسسة المعنية لنظام الذكاء الاقتصادي، إذ ترتكز البيئة الداخلية أساساً على الجوانب الداخلية للتحكم في المؤسسة، وما تمثله من نقاط قوة وضعف!.

6- البيئة الخارجية:

هي المحيط الخارجي للمؤسسة، وهي تعد التحدي الأصعب، خاصة وأنه لا يمكن لها التحكم فيها، لكونها تمثل الفرص والتهديدات لها.

7- تكنولوجيا المعلومات:

هي مجموعة من الأدوات التي تساعد الشخص على التعامل مع المعلومات، والعمل على إجراء كل المهام التي تتعلق بتجهيز المعلومات ومعالجتها وبثها.

8- تكنولوجيات الاتصال:

هي الألات أو الأجهزة أو الوسائل، التي تساعد على إنتاج المعلومات، وتوزيعها، كما أنها تمثل: مجموعة من الخبرات المترادفة، والمعارف المتاحة، والوسائل والأدوات الإدارية والمادية، والتنظيمية المستخدمة في جمع المعلومات، ومعالجتها، وتخزينها، واسترجاعها، وتبادلها على مستوى الدولة، أو على المستويين الآخرين: الفردي، أو المؤسسي.

9- تكنولوجيا المعلومات:

يعد هذا المصطلح من المفاهيم والمصطلحات واسعة الاستخدام، في العديد من المجالات، إذ يمثل اندماج الاتصالات عن بعد، من خلال أجهزة الالكترونيات والمعلوماتية ذات التقنيات الرقمية (السمعية أو السمعية البصرية).

وهي تعني كل التقنيات التي تسمح بإنتاج المعلومة بجميع مراحلها، بدءاً من حجز المعلومة، معالجتها، تخزينها، إيصالها.

10- التأثير:

هو عملية استعمال المعلومات بصفة تسمح للمؤسسة (بالتغيير تجاه محبيتها، بقصد أن تكون أكثر قدرة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية، أو من أجل إيقاف التهديدات التي يمكن أن تواجهها).

11- التجسس الاقتصادي :

هو استخدام كل الطرق والأنظمة والنماذج التي تمكن المؤسسة من الحصول على معلومات سرية بطرق غير مشروعة، أي: الاستيلاء عليها من دون علم الجهة المالكة وموافقتها.

البيئة الإستراتيجية:

هي نظام معلومات مفتوح على الخارج، تتمثل في الإجراءات المستخدمة من المؤسسة بشكل مستمر، من خلال مجموعة من المختصين الذين يوكل لهم مهمة الملاحظة والبحث عن المعلومات الإستراتيجية، وجمعها وتحليلها ونشرها لأعوانها والاستفادة منها بشكل طوعي واستباقي، "في محيط المؤسسة من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرار وتفعيله". (La veille strategique, 2005. p3) إلا إنها تعد أقل شمولاً من الذكاء الاقتصادي، وذلك لكونها تعد "وسيلة لضمان تواصل المؤسسة مع محبيتها واستقرارها المستقبلي". (بن بركة وحبه، ص3)

وهي توصف أيضاً بأنها ليست هدفاً وإنما طريق يؤدي نظرياً إلى الذكاء الاقتصادي فهذا الأخير يعتمد اعتماداً وثيقاً على نتائج البيئة، والتي دورها جمع المعلومات (التكنولوجية، التنافسية، الثقافية... وغيرها)، واستخدام كل هذه المعلومات لتحقيق أهداف إستراتيجية". (ميلي ودغفل، ص7)

لذا يعرفها Baumard بأنها "ليست إلا وسيلة في حين الذكاء الاقتصادي عبارة عن نظام متكامل" Odile Boizard (p,5) يكفل كثيراً، ويستغرق مدة طويلة في تفعيله، أما البيئة فهي سهلة للمؤسسة الاقتصادية، بل لا تتطلب وسائل كثير أو معقدة عند التبني والاستخدام، وهو ما يدل على أنها جزء من الكل أي جزء من الذكاء الاقتصادي، كما تذكر الأدباء بان للبيئة الإستراتيجية عدة أنواع أهمها:

1- البيئة التكنولوجية:

هي عبارة عن مراقبة وتحليل للمحيط العلمي والتقني والتكنولوجي ومعالجة، كذلك تدفع المستخدمين المختصين في المؤسسة الاقتصادية لتحليل التأثيرات الاقتصادية الحالية والمستقبلية، والتي تؤدي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

2- البيئة التنافسية:

تعلق بالمنافسين الحاليين والمحتملين للمؤسسة الاقتصادية.

3- البيئة التسويقية التجارية:

تتمثل في البحث عن المعلومة المتعلقة بأسواق المؤسسة الاقتصادية، كما تهم بالزبائن والموردين، ثم معالجتها وبثها لهم في الوقت المناسب. (ميلي، ص7)

4-البيئة القانونية:

تتمثل في معرفة القرارات والنصوص القانونية والمعايير المتماشية مع نظام الذكاء الاقتصادي.

5- البيئة المحيطة

تعلق بالبيئة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية، وتتمثل في البحث عن المعلومة المناسبة للجوانب السوسية الاقتصادية والسياسية والثقافية، ثم معالجتها فبتها.

6-البيئة المالية:

هي كشف التحركات على المستوى الأسوق المالية المحتملة، التي لها تأثير على المؤسسة الاقتصادية، بما يسمح بتقييم البيئة المالية مع توقع التغير. (Nabila sahnonune, 2008, p3)

خلايا البيئة:

خلية البيئة تختلف عن خلايا الذكاء الاقتصادي، فخلية الذكاء الاقتصادي تتكون من 5 إلى 30 شخصا، يكفلون لحساب المؤسسة الاقتصادية للتدخل في بيئتها من خلال نشاطات الضغط والتأثير، مما يجعل علاقة الذكاء الاقتصادي ببيئة المؤسسة الاقتصادية علاقة تفاعل.

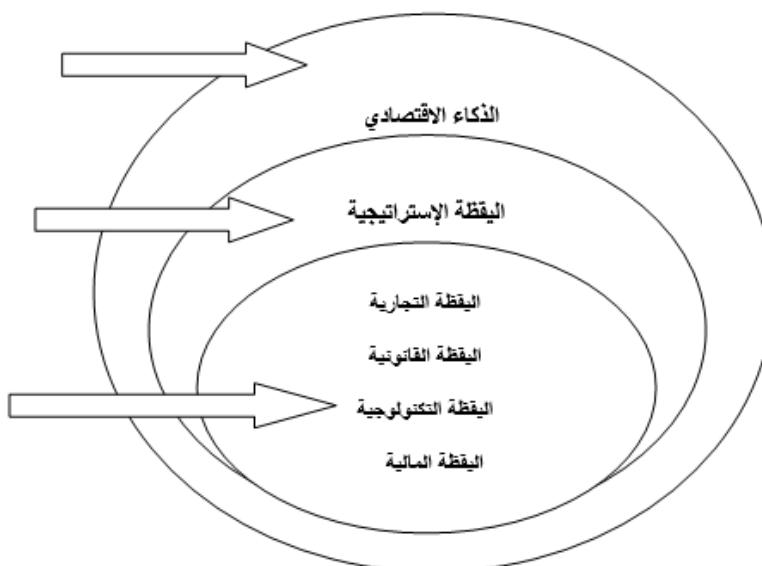
بينما تكون خلية البيئة تتكون من 5 إلى 15 شخص، تقوم المؤسسة الاقتصادية بتكليفهم بمهمة التيقظ لصالحها، وتنقسم هذه الخلية إلى قسمين هما:

أ-الخلايا الإستراتيجية:

هي مجموعة من المكلفين بمهمة التيقظ لتحقيق بيئة عامة للمؤسسة الاقتصادية، ولتأسيس روابط تحليل عامة للتنسيق بين البيئات الخاصة المحروسة.

ب- الخلايا العملية:

هي مجموعة من المكلفين بمهمة التيقظ لحساب المؤسسة الاقتصادية، لحراسة بيئتها الخاص، المتمثل في البحث والمنافسة والثقافة وغيرها. ويمكن توضيح علاقة البيئة من خلال الشكل (1) التالي:



الشكل رقم (1) العلاقة بين البيئة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي*

(Nabila sahnonune, 2008, p03)

على أن يكون استعمال هذه المعلومات، بما يتماشى والمتغيرات المحتمل حدوثها في البيئة الخارجية؛ لتخفييف المخاطر الناتجة عن ذلك؛ ومن أجل تجنب التهديدات المحتملة؛ وخلق فرص أعمال، بما يتواافق وبرامج التنمية المحلية. (ين مغمولي، 2016م، ص39) وللتقليل من مخاطر عدم اليقين، وهي تمر بعدة مراحل وهي على النحو التالي:

أ-مرحلة الجمع:

هي مرحلة أولى يتم فيها "تحديد عناصر البيئة المستهدفة، بالمراقبة ونوعية المعلومات المطلوبة وفقاً للأهداف والاحتياجات، وكذا القيام بعملية جرد المصادر الشرعية التي يمكن الحصول منها على المعلومات

المستهدفة". (وبيو لعيد وآخرون، 2013م، ص40) وجمع ما أمكن من معلومات عن كل العناصر المستهدفة من المصادر المعنية، مع وضع خطة مفصلة لليقظة تتضمن: (الوسائل- التقنيات- توزيع المهام- خطة العمل- الميزانية).

ب-مرحلة التحليل والتركيب:

تكون بعد الانتهاء من جمع المؤسسة الاقتصادية لكم معين من المعلومات، تم جمع هذه المعلومات، ثم فرزها وترتيبها حسب أهميتها وحاجتها.

وذلك بقصد الاحتفاظ بالملائم والنافع منها، بعد تحليلها وتفسير دلالاتها والتبؤ بآثارها المستقبلية، بالاعتماد على الوسائل المتخصصة وقدرات الخبراء من داخل أو خارج المؤسسة الاقتصادية، مع العمل على تركيب ما تم التوصل إليه من توجهات قصد الخروج بنتائج دقيقة ذات مصداقية، وتكون ملائمة لحاجة المؤسسة". (Alphonse Carlier, 2012,p75)

ج-مرحلة النشر واتخاذ القرار:

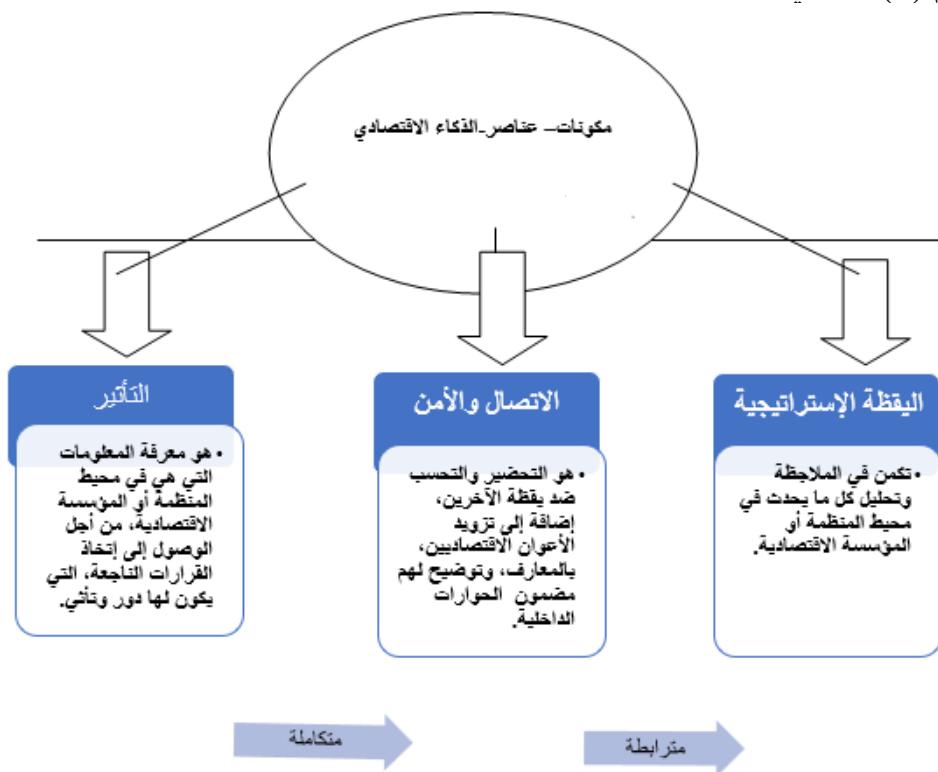
وهي مرحلة تعقب المرحلة السابقة يتم من خلالها على الحصول على معلومات معالجة، والتي لا تكون لها أي قيمة إذا تم احتجازها ولم تنشر للمعنيين والمستهدفين (متخذي القرار) في الوقت المناسب، حتى يتمكنوا على ضوئها من اتخاذ القرار. (بوخم وخالبي، 2012م، ص 57)

كما ترتبط اليقظة الإستراتيجية بعلاقة وثيقة مع الذكاء الاقتصادي حتى يحدث لدى البعض خلط في التفريق بينها وبينه.

وكذا لأن (الخط الفاصل بينهما لا يزال غير محدد، هذا مما أدى إلى بروز مدخلين يتنازعان في تحديد العلاقة بينهما).

فاليقظة الإستراتيجية- كما سبق بيانه- هي المراقبة والملاحظة المستمرة لمحيط المؤسسة الاقتصادية، بقصد الوصول للمعلومة المطلوبة قبل الآخرين، ومن تم اتخاذ القرارات المناسبة. كما أنها تشتراك مع الذكاء الاقتصادي في عدة وظائف، إذ تعد جزءاً منه.

هذا إذا عرفنا بأن اليقظة الإستراتيجية تعد من مكونات عناصر الذكاء الاقتصادي* الذي يتكون ويرتكز على عدة مكونات أو دعائم ونظم، ويتتألف من ثلاثة عناصر مترابطة ومتكاملة، وهي موضحة على التوالي في الشكل رقم (2) المولى والمبيين أدناه:



وهي أيضاً تقع ضمن وظائفه التي تتمثل في: (البيضة- الحماية- التنسيق- النشاط الزائد) وهي تعد من الوسائل الممكنة من أجل التفعيل الجيد، ولبيان الوظائف في كل من الذكاء الاقتصادي والبيضة الإستراتيجية، ينظر للجدول التالي رقم (1) حسب تقسيم Corin Cohen:

الجدول رقم (1) وظائف الذكاء الاقتصادي والبيضة الإستراتيجية*

وظائف البيضة	وظائف الذكاء الاقتصادي
التعرف على الحاجات من المعلومات	النشاط الزائد
التنشيط والاتصال	التنسيق
التحليلية والتركيبية	الأمن
الإعلامية (الإعلام الآلي)	الحماية
التوقعية	وظائف البيضة لكونها جزء من الذكاء الاقتصادي.

*الباحث، وينظر: Corine Cohen , op . cit , pp(104 – 107).

كما يرى عدد من الباحثين بأن ما يميز الذكاء الاقتصادي، عن البيضة: هو أنه "يساهم في تحويل والتأثير على البيئة في حين تكتفي البيضة بمرافقتها وذلك يتم باستعمال ما يسمى بالتأثير lobbying، و الكلمة lobby، وهي كلمة ذات أصول إنجليزية تعني الرواق، والرواق لفظ يرمز إلى "الأشخاص الذين يسيرون ذهاباً وإياباً في رواق منظمة ما، لمحاولة التأثير على كل شخص يمكن أن يدافع عن المصالح التي يدافعون عليها". (بن زيدان، وأخرون، ص5)

كما يمكن تلخيص جوانب الاختلاف بين البيضة والذكاء الاقتصادي بما يلي: يرى المهتمون (أنصار الذكاء الاقتصادي):

- أ. أن الذكاء الاقتصادي فكر عام .
- ب. من الإستراتيجية تأتي الحاجة للمعلومة.
- ج. يسعى إلى البحث عن المعلومة الضرورية.
- د. المساعدة على اتخاذ القرارات. لـ-معاينة عينات العينة.
- هـ. ويرى أن المعلومات (رمادية ومتخلطة).
- و. وذات شكل ديناميكي.
- زـ. يتخذ الذكاء الاقتصادي تموقع إستراتيجي هجومي.
- حـ. ويقوم على معالجة غير مباشرة وتقسيم الجهود.
- طـ. وهو رهان الأعوان والصالح العام. وهو يهتم بالمعلومة (التي تتخذ على مختلف مستويات المؤسسة، بهدف تحسين موقعها في السوق).

في حين يرى (البيظيون) أن البيضة :

- أـ. وظيفة المختصين.
- بـ. تسعى للبحث عن المعلومة الممكنة.
- جـ. ومن مهامها استقبال المعرف.
- دـ. البحث عن التجارب مع الموضوع المقدم.
- هــ. وأن المعطيات تتمثل في عدة معلومات بيضاء ومتكررة.
- وـ. وذات شكل ثابت.
- زــ. وهي تتمثل في تقنيات الملاحظة والتوقع.
- حــ. تعتمد البيضة على المعالجة المباشرة وتمرير الجهد.
- طــ. وهي رهان المؤسسة. (دai، 2016، ص19)

كما توفر اليقظة الإستراتيجية الحماية أو الاتصال والأمن للمؤسسة* وذلك بأن تحرص على المبادرة، وخلق وسائل ونظم تنافسية تساعد في الحصول على المعلومات الهدافة للمؤسسة الاقتصادية، واستثمارها والاستثمار الأمثل، وهي تعد من أولويات معظم الأعمال المتعلقة باليقظة الإستراتيجية للمؤسسة. كما أن الجانب الداعي ضد المخاطر الخارجية للدفاع عن المؤسسة الاقتصادية، أمر لا يمكن تجاهله البتة. كذا تعد مرحلة أمن وحماية المؤسسة الاقتصادية من الأهمية بمكان، كما يقصد بها أيضاً "التحضير والتحسب ضد يقظة الآخرين، إضافة إلى تزويد العمال بالمعرف وتوسيع مضمون الحوارات الداخلية، وخلق ردود أفعال ووضع بنود سرية في عقود العمل". (دai, 2016, ص 19) لكونه يمثل مجموع النشاطات المتناسبة من (البحث- التحليل- التوزيع- الاستغلال النافع للمعلومة)، للمتعاملين الاقتصاديين، في ظل إطار قانوني وآمن، مع توفير جميع ضمانات الحماية الازمة لحفظها على إرث المؤسسة. بأفضل شروط النوعية والأجل التي تعرف على أنها "مجموعة من الوسائل أو الإمكانيات النشطة والداعية لضمان حماية التراث المعلوماتي للمؤسسة" (ميلي، ص 193) ونشاطها، مع الحرص على عدم تسريبها، سواء كان بشكل غير إرادي أو كان بسبب النية السيئة، ومن خلال العرض السابق: يتضمن تحديد طرق الاختراق الآمنة لنظم المعلومات، والتنبؤ بالتهديدات الأمنية بشقيها الداخلي والخارجي التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

أ-طرق اختراق أمنية المعلومة:

اختراق أمنية المعلومات تعد من أهم طرق الاختراق الشائعة الآن، وهي ما تعرف أيضاً بالتجسس الصناعي، إذ تتمثل في الدخول غير المشروع إلى المعلومات، وتنم سوء عن طريق التنصت عبر خطوط الهواتف الأرضية، أو عن طريق مراقبة خطوط الاتصالات الأخرى، كشبكة الانترنت والجوالات وما في حكمها، بطرق ووسائل تقنية مختلفة. (رحماني، 2017، ص 8)

كما تكون اختراقات أمنية المعلومة بواسطة اختراق الملفات الالكترونية للجهة أو المؤسسة، عن طريق سرقة الباسور (كلمة المرور) في الواقع الالكترونية، أو الحواسيب الخاصة بالإدارات العامة، أو الحسابات الشخصية لموظفيها. سواء بالعثور عليها مباشرة أو بفك تشفيرها، وغيرها من طرق ووسائل الاختراق، من خلال أنظمة وبرامج الهكر المتطرفة. كذلك من خلال التفتيش الدقيق في نفایات الجهة أو المؤسسة بحثاً عن المعلومة، أو عن طريق انتقال الصفة للمعني، لذا تواصله مع المؤسسة الاقتصادية وما في حكمها، بأنه باحث أكاديمي، أو باحث عن عمل مثلاً.

ب-سوء استخدام المعلومة:

وهي تتمثل في إهمال المدراء والموظفين بالإدارة على مختلف مستوياتهم، في الاحتفاظ بسرية المعلومات وحمايتها، سواء كان ذلك سهوا عن طريق الخطأ مثل: عدم النسخ الاحتياطي- تدمير المعلومة وحذفها...، أو كان عمداً.

كما تعد التهديدات الأمنية التي يواجهها نظام أمن المعلومات داخل المؤسسة سواء من البيئة الداخلية، أو البيئة الخارجية في المؤسسة الاقتصادية من الأهمية بمكان، والتي تكون في العادة من الأفراد من الداخل، أو الخارج، أو تكون تهديدات طبيعية، كالكوارث التي تحدث نتيجة الزلازل والفيضانات والصواعق، والرطوبة وارتفاع درجات الحرارة، والتهديدات التقنية وغيرها.

وما تسببه من عطل جزئي أو كلي للأجهزة المستخدمة (الحواسيب- الطباعات- الماسح الضوئي- الأقراص بأنواعها). كذلك شبكات الكهرباء، شبكات الاتصال بأنواعها. فضلاً عن أثر تلف أرشيف المحفوظات في المؤسسة الاقتصادية.

ولكي تقادى الجهة المستخدمة هذا النوع من التهديدات، لابد لها أن تحكم سياساتها الأمنية، وترجها ضمن سياساتها وإجراءاتها التنظيمية، حتى تشكل سداً منيعاً لا يمكن اختراقه.

كذلك لليقظة الإستراتيجية قدرة على التأثير في المؤسسة، وذلك استعمال المعلومة بصفة تسمح للمؤسسة بالتغيير نحو محيطها، من أجل أن يكون لها أكثر قدرة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية، أو من أجل إيقاف التهديدات التي يمكن أن تواجهها. (دباس وماركو نينو، 2008، ص 23)

أي: معرفة المعلومات التي هي في محيط المؤسسة الاقتصادية، وذلك من أجل اتخاذ القرارات الناجعة التي لها تأثير، بيد أن التأثير في المحيط من أهم عناصر الذكاء الاقتصادي كما سبق ذكره، وهو الذي به تتمكن المؤسسة من استخدام المعلومات بشكل مناسب إذ يمكنها من التأثير في بعض الأعضاء بالمحيط الخارجي،

كوسيلة للضغط بطرق شرعية، تتماشي مع تحقيق أهدافها المستقبلية، بالأخص على مستوى الهيئات المعروفة. وذلك بما يخدم مصالحها، ويساعدها على مواجهة الصعاب التي تواجهها، وخلق بيئة أكثر ملائمة لها.

وبالنظر للشكل البياني رقم (3) الوارد لاحقا، يتضح أن المؤسسة أو المنظمة تتأثر بأربعة آثار وهي على النحو التالي:

ا-تأثير الاحتفاظ (retention):

تحفظ المؤسسة أو المنظمة بكل المعلومات التي تكون درجة سريتها، لا يسمح للمحيط الخارجي الاطلاع عليها، كسرية بنود العقود المبرمة بينها وبين مؤسسات ومنظمات أخرى، سواء أكانت محلية أم دولية. لذا تحذر المستخدمين بها.

ب-تأثير التضخم (amplification):

ويقصد به تضخم المعلومات التي تقدمها المؤسسة الاقتصادية للبيئة الخارجية، في كل ما يخص المصداقية والنوعية لمنتجاتها وخدماتها، وذلك لإقناع المنافسين، من خلال تطوير رسائل التبريرات والإعلانات الترويجية...، وغيرها من البرامج الإشهارية، بشكل مدروس وقانوني.

ج-تأثير الاقتناء (acquisition):

مثلاً تحرص المؤسسة الاقتصادية بأن لا تقوم بسرقة المعلومات لأي جهة كانت أو استخدام أساليب التجسس أو انتقال الشخصية لجهة اعتبارية أخرى، أو انتهاك الشخصية الشخصية للأفراد أو للمنظمات أو المؤسسات الأخرى، كذلك تتمسك بكل الفرص والمعلومات التي تنتجه أو تحصل عليها بطرق قانونية، بما يفيدها سواء في التعرف على إستراتيجية المنافسين، أو الفوز بالمناقصات ذات الشأن.

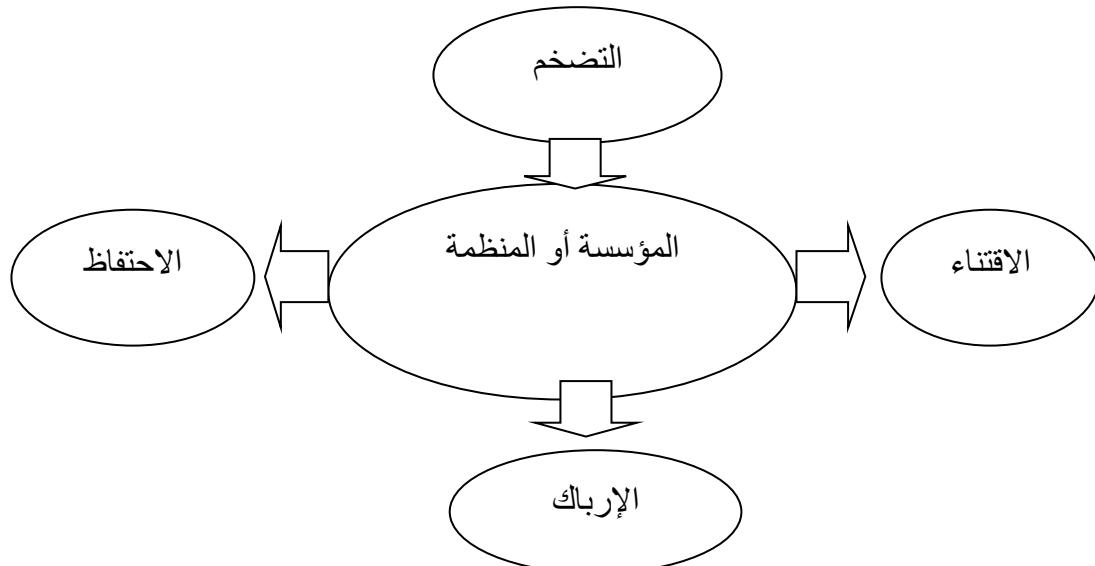
د-تأثير الإرباك (perurbation):

على المؤسسة الاقتصادية أن لا تستخدم أساليب الخداع والتضليل، كالاهتمام بتسويق أي منتج على خلاف ما يكون عليه في الواقع الحقيقي، أو أن تبني برايات اختراع غير مجده، بقصد لفت انتباه المنافسين في اتجاه مغابر.

ويجب عليها أيضاً أن تعمل ب استراتيجية لا تقودها أمام المحاكم بسبب قضايا التشهير أو التشويه أو التزوير لى مختلف المستويات والمهام الإدارية من الحديث المفرط حول هذه المعلومات. (طباطي، 2008م، ص 23)

، (حميدوشن، 2014م، ص 105).

ولبيان التأثير المستعمل من قبل المؤسسة الاقتصادية ينظر للشكل الموضح رقم (3) التالي:



الشكل رقم (03) التأثير المستعمل من قبل المؤسسة الاقتصادية*

Harbulot .C.OCDIE :Influence et contre – influence.*

. (حميدوشن، 2014م، ص 105) ، (ناصري، وجاج، 2019م، ص 41).

الخاتمة:

في خاتمة هذا البحث يتضح أن اليقظة الإستراتيجية وأثرها على المؤسسات خصوصاً المؤسسات السياسية والاقتصادية تمثل أداة حيوية في تعزيز قدرات هذه المؤسسات المستخدمة لهذه التقنية التكنولوجية، التي تساعدها على التكيف مع التغيرات السريعة في البيئة المحيطة بها، من خلال نظم رصد الاتجاهات والتوجهات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، كما تمكن المسؤولين في هذه المؤسسات من اتخاذ القرارات المناسبة والمستنيرة، التي تساعدها في دعم استراتيجياتها المستقبلية وتحقيق أهدافها التنافسية المستهدفة.

كما أظهر البحث كيف أن استخدام اليقظة الإستراتيجية في المؤسسات العامة والخاصة لا تقتصر على تحليل البيئة الداخلية للمؤسسة فقط، بل تشمل أيضاً تحليل البيئة الخارجية للمؤسسة، بما فيها ديناميات السوق، والتوجهات السياسية التي تؤثر على الأداء المؤسسي. في وخلاص البحث إلى أن أهمية استخدام نظام اليقظة الإستراتيجية، إذ أصبح يشكل أحد الخيارات الضرورية، إن لم يكن الحتمية لتحقيق البقاء والاستمرارية؛ والقدرة على المنافسة لأي مؤسسة اقتصادية ناجحة.

كما خلص البحث أيضاً إلى إن تبني ثقافة اليقظة الإستراتيجية والتعلم المستمر، يعزز من قدرات المؤسسات على الابتكار والتفوق في مجالاتها.

كما ينبه البحث إلى أهمية الاستثمار في استخدام أدوات وتقنيات اليقظة الإستراتيجية، تشكل مسار مهم وضرورة ملحة لمواجهة التحديات والصعوبات المستقبلية المحتملة، مما يعزز قدرتها على استدامة المؤسسة ونجاحها، في عالم يتسم بالتغيير المستمر، بفعل التطور والاتصال التكنولوجي السريع الذي جعل العالم قرية صغيرة.

النوصيات:

- 1- تعزيز ثقافة اليقظة الإستراتيجية، في المؤسسات، بين جميع المستويات الإدارية من خلال تقديم الدورات التدريبية، والمؤتمرات والورش العلمية، حسب كل مهنة وتحصص.
- 2- العمل على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، المتمثلة في تبني أدوات تحليل البيانات الإستراتيجية المتقدمة، مع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، المبني على تعزيز آلية الرصد الفعالة، من أجل رصد الاتجاهات والتغيرات المستقبلية.
- 3- تحليل المخاطر المحتملة بشكل دوري ومستمر، مع استخدام النتائج لتقييم الأداء، وتوجيه المسؤولين في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.
- 4- تطوير استراتيجيات المرونة في المؤسسة، بما يجعلها قادرة على التكيف السريع، مع الظروف المتغيرة.
- 5- تعزيز دورة القيادة في المؤسسة، من خلال تبني نظام اليقظة الإستراتيجية، ذات الرؤية الواضحة.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع
المراجع العربية

- بن بركة، عبد الوهاب، وحبه، نجوى.(2014) الذكاء الاقتصادي كمدخل لبناء الأفضلية التنافسية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خضرير، بسكرة.
- ميلي، سمية أحمد، ودغفل، فاطمة(2017) واقع ومعوقات الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. مداخلة في الملتقى الدولي حول التحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التربوية على المعطيات الكبيرة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
- غمولي، نسرين. (2015-2016). دور الذكاء الاقتصادي في التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضرير، بسكرة.
- شريف، وبو لعيد وأخرون. (2013). الذكاء الاقتصادي وإستراتيجية الطاقة الشمسية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31/30، جامعة بسكرة، ص 40.

- بوخم، عبد الفتاح، وصالحي، محمد. (2012). الذكاء الاقتصادي سياسة حوار بين المنظمة ومحيطها. المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، عمان، 23-26 أبريل.
- بن زيدان، الحاج وآخرون. (دون تاريخ). الذكاء الاقتصادي لمواجهة الأزمات الاقتصادية – عرض النموذج الألماني. جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.
- فلالي، أسماء. (2013-2014). الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع والجهودات. مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.
- داي، وسام. (2016). الذكاء الاقتصادي في خدمة تنافسية الأقاليم: دراسة حالة الصناعة الصيدلانية والبيوتكنولوجية في الجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1.
- حديد، نوبل، وحديد، رتبية. (دون تاريخ). القيمة التنافسية وسيلة تسويقية حديثة لتنافسية المؤسسة. المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة.
- رحmani، سناء. (2017). دور الذكاء الاقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية. الملتقى العلمي الدولي حول التحول الرقمي للمؤسسات، جامعة المسيلة، 12-13 نوفمبر.
- دباس، الحميد محمد، وماركو نينو، إبراهيم. (2007). حكاية أنظمة المعلومات. الطبعة الأولى، دار للنشر، عمان، الأردن.
- طباخي، سناء. (2008). الذكاء الاقتصادي. جامعة محمد خضرير، بسكرة.
- حميدوش، محمد. (2014). الذكاء الاقتصادي: فهمه وإنشاؤه وتأصيله واستعماله. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
- ناصري، سمية، وحجاج، شافية. (2019). نموذج لواقع تطبيق عناصر الذكاء – دراسة مجتمعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة الجيلالي اليايس، سidi بلعباس، 30 مارس.

المراجع الأجنبية

- La veille stratégique "du concept à la pratique". LAAT, Institut Atlantique d'Aménagement des Territoires. *Note de synthèse*, juin 2005.
- Boizard, Odile.. *Veille ou intelligence économique: faut-il choisir?*
- Sahnoune, Nabila. (2008). *Introduction à la démarche d'intelligence dans l'entreprise*

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.